الإدخال في حديث الراوي
مع دراسة الرواة الموصوفين
بالإدخال في كتاب لسان الميزان للحافظ ابن حجر

باحث رئيس: بشير راشد السعدني*

باحث مشارك: الأستاذ الدكتور عواد حسين الخلف**

تاريخ استلام البحث: نوفمبر ٢٠١٨م **تاريخ إجازة البحث: نوفمبر ٢٠١٨م**

ملخص البحث

يسعى هذا البحث إلى دراسة موضوع الإدخال الذي يذكر في سياق بيان حال الراوي، ويترتب عليه أمر مهم، وهو الحكم على روايته. ويهدف البحث إلى الكشف عن المقصود بالإدخال عند علماء الحديث، عن طريق تتبع إطلاقات الأئمة لهذا المصطلح، مع الإفادة من دراسة تراجم عدد من الرواة الذين وصفوا بالإدخال، بالإضافة إلى تحليل مدى أثر الوصف بالإدخال في الحكم على الراوي، وتمييز الحالات المختلفة التي يقع فيها الإدخال، وبيان حكم كل حالة منها. كما يكشف البحث الصلة بين الإدخال والتلقين، وماذا يترتب على التفريق بينهما في الحكم على الراوي؟ ويوضح البحث علاقة الإدخال بأنواع الحديث المردود، كما يهتم البحث بالعبارات التي استخدمها أهل العلم في التعبير عن الإدخال مع ذكر الأسباب الحاملة عليه.

واهتم البحث أيضا بدراسة الرواة الذين وُصفوا بالإدخال في حديثهم، في كتاب لسان الميزان للحافظ ابن حجر.ومن أهم نتائج البحث أن الإدخال وصف يتعلق بالراوي، يفيد عدم ضبطه لكتابه، وأن التلقين نوع غير الإدخال، له أحكامه الخاصة، كما أن الإدخال له ألفاظ متعددة يعبر بها العلماء عن وقوعه في حديث الراوي.

ومن أهم نتائج البحث أن الإدخال له حالات مختلفة، بعضها يؤثر على الراوي مطلقا، وبعضها لا يؤثر مطلقا، و بعضها يؤثر في حالات معينة.

(*) الباحث: بشير راشد السعداني، يحمل شهادة الماجستير في الحديث الشريف من جامعة الشارقة، وملتحق حاليا ببرنامج الدكتوراه في الحديث الشريف ، قسم أصول الدين، كلية الشريعة بجامعة الشارقة. له عدد من البحوث العلمية، في مجال التخصص. الاهتمامات البحثية: علم الجرح والتعديل، وعلم العلل، وتحقيق التراث، علوم اللغة.

(**) أ.د. عواد حسين الخلف، دكتوراه في أصول الدين، جامعة القرويين، المغرب، ٢٠٠١م. ماجستير الحديث الشريف وعلومه، جامعة الكويت ١٩٩٨م. بكالوريوس: الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٩٩٢م. يعمل عميدا لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة منذ عام ٢٠١٥م. له عدة كتب وأبحاث علمية محكمة في مجال التخصص. الاهتمامات البحثية: الحديث الشريف وعلومه. الدراسات الحديثية. الجرح والتعديل. التخريج وتحقيق المخطوطات.

الكلمات الدالة: الإدخال، الجرح والتعديل، علوم الحديث، تراجم الرواة، لسان الميزان، ابن حجر.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن الوصف بالإدخال مصطلح يتكرر في تراجم الرواة، في سياق ذكر حال الراوي؛ لبيان ما وقع له من تساهل، أو غفلة، أو وهم، أو خطأ في روايته.

ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث؛ لأن معرفة حال الراوي يُبنَى عليها صحة الحديث من ضعفه، ويزيد الموضوع أهمية أن هذا المصطلح لا يزال محل غموض في كثير من جوانبه، في تعريفه، وفي علاقته بالحكم على مرويات الراوي، وهل يقتضي الضعف المطلق، أم في حال دون حال؟ وفي بيان الأسباب الحاملة عليه، وفي بيان الألفاظ المستعملة الدالة عليه، إلى غير ذلك.

ويزداد أمر الإدخال غموضا؛ عند الحديث عن التلقين، فهناك من يجعلهما تحت مسمى واحد، وهناك من يفرق بينهما.

ولذا فإن الكشف عن معنى هذا المصطلح، وبيان جوانبه وتوضيح ما أشكل منه أمر من الأهمية والضرورة بمكان.

إشكالات البحث:

١. تأتي إشكالية البحث أصالة في كون هذا التعبير، أو هذا الوصف غير واضح لدى الباحثين، وليس له تعريف متداول مشهور، ككثير من الأوصاف المعروفة في نقد الرواة. والأمر نفسه يقال في معرفة حالاته، وحكم كل حالة منها، والألفاظ التي يعبر بها عن الإدخال وغير ذلك من مسائله.

٢. كما تأتي إشكالية البحث في أمر آخر مهم يتعلق بالإدخال وهو الفرق بينه وبين التلقين، وهي مسألة يترتب عليها أمر جلل، ألا وهو حكم كل منهما، إذِ الخلط بينهما يقتضي اشتراك الحكم، مما يوصل إلى نتائج غير دقيقة وصائبة، في الحكم على الراوي، وعلى مروياته أيضا.

٣. كما أن القول بالفرق بينهما أو عدمه، ستُبنى عليه مسألة أخرى مهمة، وهي معرفة

المقصود بإطلاقات الأئمة لأحد الوصفين، فالإمام الناقد حين يطلق أحد الوصفين، هل يقصد أمرا خاصا بذلك الوصف؟ أم يدخل الوصف الثاني في الآخر بحكم عدم الفرق بينهما؟.

٤. وثمة إشكالية أخرى وهي عدم وجود دراسة عن الرواة الذين وصفوا الإدخال، مما يسهل تَصوّر معنى مصطلح الإدخال من خلال النظر في أقوال العلماء في أولئك الرواة، فالإدخال كغيره من مصطلحات الأئمة لا تتضح في كثير من أحوالها إلا بعد جمع كلام النقاد في الراوي، وتبيُّن كلام الأئمة، بل قد نجد الناقد الواحد يطلق القول في رواية، وتأتي رواية عنه أخرى توضح المقصود.

الدراسات السابقة:

مع أهمية الموضوع، والحاجة الماسة لبسط الكلام فيه، وإماطة اللثام عن كثير من جوانبه المختلفة، فإنا لم نجد دراسة مفردة تُعنى بهذا الجانب.

غير أن بعض الباحثين ذكره تبعا لموضوع التلقين، ومما وقفنا عليه:

١. التلقين وأثره عند المحدثين، للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد[١].

ويلاحظ أنه سمى الإدخال بـ«تلقين الصحف»، وطغى على البحث الحديث عن التلقين، وختم بحثه بمسرد للرواة الذين وصفوا بالتلقين، وذكر (٢٧) روايا، ولم يذكر ممن وصف بالإدخال سوى راويين، أحدهما من رواة لسان الميزان.

٢. التلقين في رواية الحديث للدكتور إيمان علي العبد الغني[٢].

٣. التلقين وأثره في الرواة ومروياتهم، لكل من الدكتور شرف القضاة وأوانجكو فغيران[٣].

جاء في البحثين ذكر الإدخال باسم «التلقين الكتابي»[٤]، وغلب على البحثين الكلام على النوع التلقين.

ويلاحظ عليهما أيضا تداخل تقرير بعض مسائل التلقين في الإدخال، وبناء الحكم على

(١) بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، العدد ١٨.
(٢) بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسة الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٦٦.
(٣) بحث منشور على الشبكة، وأصله عبارة عن الفصل الأول، من رسالة ماجستير للباحث الثاني.
(٤) سيأتي الإشارة إلى تعريفهما للتلقين، وذكر ما فيه في مطلب الفرق بين الإدخال والتلقين.

أنهما يشتركان في ذلك، وأنهما داخلان تحت اسم التلقين بشكل عام، كما خلا البحثان عن ذكر حالات الإدخال وحكم كل حالة منها، والألفاظ المُعبَّر بها عن الإدخال، والأسباب الحاملة عليه، وليس فيهما أيضا دراسة عن الرواة الذين وُصِفوا بالإدخال، لكي تتضح جوانب هذا الموضوع لطلاب هذا الفن.

منهجية البحث:

أما عن القسم الأول من البحث وهو قسم الدراسة، فهي على النحو الآتي:

١. تتبع نصوص الأئمة في الإدخال، وتقريراتهم المتفرقة، وما ذكره الذين كتبوا في التلقين، أو جاء ذكر الإدخال لديهم في سياق الحديث المعل أو الموضوع، وغيرهما، والاستفادة من البرامج الالكترونية في جمع بعض تلك النصوص، مع الاستفادة من الدراسة التحليلية للرواة المذكورين من هذا البحث، وذلك للوصول إلى تصور لموضوع الإدخال.

٢. تقسيم الدراسة إلى مطالب تفيد في الجواب عن إشكالات البحث.

٣. تحليل المسائل المذكورة في البحث ووصفها وصفا علميا تحليليا، لكل ما وقفنا عليه في هذا الجانب، مع الاهتمام بترتيبها حسب متطلبات البحث.

٤. الاهتمام بأقوال أئمة الفن، وتحليلها والاستفادة منها في فهم جوانب الإدخال، وعزو كل ذلك إلى المصادر الأصلية.

وأما عن قسم دراسة الرواة:

١. اختيار كتاب لسان الميزان؛ وذلك لأنه أحد أوسع كتب الرجال المصنفة في الرواة الذين تكلم فيهم؛ ولكون الحافظ يتتبع كلمات النقاد في الراوي، ويضيف إليه شيئا من التحليل الدقيق؛ ولأن بعض الباحثين اهتموا بذكر الرواة الموصوفين بالتلقين، وأدخلوا فيهم بعض من ذكر بالإدخال، مقتصرين على رواة التهذيب، باعتبار دخول النوعين تحت مسمى التلقين(١).

هذا ومن المهم، أن يفرد هؤلاء الرواة بالدراسة؛ لبيان أثر الإدخال في حديثهم، على نحو

(١) كما فعل الدكتور محمد إبراهيم عبيد، في بحثه حيث ذكر عددا من الرواة، جلهم من رجال التهذيب، وكلهم وصفوا بالتلقين عدا راويَين فقط وصفوا بالإدخال، أحدهما من رجال اللسان، وهو عبد الله بن محمد بن ربيعة، وسيأتي، وكذلك فعل الدكتور فغيران في رسالته للماجستير، فإنه اقتصر على الرواة الموصوفين بالتلقين في الكتب الستة، وأما بقية البحوث المذكورة فتخلو من أي دراسة للرواة.

الطريقة المتبعة في هذا البحث.

٢. تتبع الرواة في كتاب اللسان، سواء الذين ذُكروا في مظانهم، أم في غير مظانهم، وكذا الذين ذُكروا بلفظ الإدخال، أو بالألفاظ الأخرى، التي يُعبر بها عن الإدخال.

٣. ترتيب الرواة على حروف المعجم.

٤. ذكر تعريف موجز بالراوي، ثم تعقيب ذلك بذكر أقوال العلماء فيه جرحا وتعديلا، على سبيل التتبع، إلا إن كان الراوي متفق على ثقته أو ضعفه، فنكتفي ببعض ذلك، مع الاهتمام بجميع الأقوال التي لها علاقة بالإدخال، ثم الموازنة بينها وتحليلها للوصول إلى نتيجة، يُعرف بها منزلة الراوي، وأثر الإدخال في حديثه.

هذا وقد قمنا في جميع البحث بالتزام المنهج العلمي، عزوا واستفادة وتحليلا، حسب المناهج المتبعة في مجالات البحث العلمي.

خطة البحث:

بعد الانتهاء من اكتمال تصور فكرة هذا البحث، كان من المناسب أن تكون خطة البحث على النحو الآتي:

المقدمة، وفيها: أهمية البحث، وإشكالاته، ومنهجيته، والخطة المتبعة فيه.

المبحث الأول: قسم الدراسة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإدخال لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: الفرق بين الإدخال والتلقين، وفائدة الفرق وثمرته.

المطلب الثالث: حالات الإدخال في حديث الراوي وحكم كل حالة منها.

المطلب الرابع: علاقة الإدخال بأنواع الحديث المردود.

المطلب الخامس: الألفاظ التي استعملها أهل العلم في التعبير عن الإدخال.

المطلب السادس: الأسباب الحاملة للإدخال في حديث الراوي.

المبحث الثاني: الرواة الذين وصفوا بالإدخال في كتاب «لسان الميزان».

ثم الخاتمة، وفيها أبرز النتائج، يليها فهرس المصادر والمراجع.

هذا ولا ندعي الكمال في هذا البحث، ولكن نرجو أن يكون هذا البحث قد أعطى صورة وافية عن الإدخال، وقدم دراسة شاملة كافية لجوانبه المختلفة، بحيث تقع موقعها الحسن عند المشتغلين بعلم الحديث، وبالله التوفيق.

المبحث الأول
قسم الدراسة
المطلب الأول
تعريف الإدخال لغة واصطلاحا

الإدخال لغة:

قال ابن فارس: «الدال والخاء واللام أصل مُطَّرد مُنقاس، وهو الولوج، يقال: دخل يدخل دخولا»[1].

وقال ابن دريد: «ويقال: في أمره دَخَل، أي: فساد، دخل أمره يدخل دخَلاً إذا فسَد، ودخلْت الدارَ وغيرَها، أدخل دخولا، وأدخلت غيري إدخالا»[2].

وعلى هذا يدور معنى الإدخال، فهو عبارة عن ولوج شيء في شيء، يقتضي الفساد والتغيير.

واصطلاحا:

لا نجد بعد التتبع والبحث مَن ذكر تعريفا خاصا للإدخال، غير أنه من خلال عبارات بعض أهل العلم في علوم الحديث، وكتب الجرح والتعديل، ومن خلال دراسة الرواة الذين ذكروا بالإدخال في هذا البحث، يمكن تعريف الإدخال بأنه:

(أن يزاد في حديث الراوي، بدون علمه، في أصل كتابه، ثم يُحدِّث بذلك، بقصد أو بدون قصد).

وشرح هذا التعريف وتوضيح قيوده، على النحو التالي:

(**أن يُزاد في الراوي**)، أي: أن الإدخال يقع للراوي بواسطة شخص آخر، فأما إذا تعمد الإدخال في حديثه بنفسه، فهذا نوع من الوضع، يتهم به الراوي ويرد حديثه.

(**بدون علمه**)، بيان أن الإدخال يكون من الطرف المُدخِل بدون علم الراوي.

قال الإمام أحمد في قيس بن الربيع: «كان له ابن يأخذ حديث مسعر وسفيان الثوري

(١) معجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٥٥.
(٢) جمهرة اللغة ١/ ٥٨٠.

والمتقدمين، فيدخلها في حديث أبيه، وهو لا يعلم»[١].

وقال العراقي في ذكر أصناف الوضاعين: « وضرب امتحنوا بأولاد لهم أو وراقين فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم، فحدثوا بها من غير أن يشعروا»[٢].

(في أصل كتابه)، بيان أن الإدخال يكون في كتاب الراوي، أو أصوله التي تقرأ عليه، أو يحدث منها، ونحو ذلك.

ويدل لذلك استعمالهم للإدخال – كما تراه مبثوثا في تراجم الرواة في هذا البحث– ألفاظاً تدل على أن الإدخال يكون في كتاب الراوي، مثل: «دس في كتابه»، «وضعوا في كتابه»، «أفسدوا كتبه»[٣].

أو يذكرون الإدخال مقرونا بالكتاب.

ومن ذلك ما قاله أبو حامد الشرقي في حديث رواه أبو الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر: «هذا حديث باطل، والسبب فيه أن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يُمَكِّنُه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث »[٤].

ومن ذلك أيضا ما قاله ابن خزيمة في ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث: «كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به، فيتوهم أنه خطه»[٥].

وكان أبو بكر الحازمي إذا حدث عن خطيب الموصل أبي بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي يقول: «أخبرنا من أصله العتيق»[٦].

قال الذهبي: «يحترز بذلك مما زور له وغيره محمد بن عبد الخالق اليوسفي، فلما بين المحدثون للخطيب ذلك، رجع عما رواه بنقل محمد، وخرج لنفسه تلك «المشيخة» من

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٥٧.
(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٩.
(٣) سيأتي في المطلب الرابع ذكر الألفاظ التي تستعمل في الإدخال.
(٤) تاريخ بغداد ٤/ ٤٢.
(٥) المجروحين ٢/ ٤٠.
(٦) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٨٨.

أصوله»[1].

ويدخل في هذا إذا أهمل الشيخ الاعتناء بكتابه، واتخذ وراقا يكتب عنه، أو أهمل كتابه أثناء نسخ طلاب أحاديثه من كتبه، فإذا زادوا فيها شيئا فهو إدخال أيضا.

قال عباد بن العوام في علي بن عاصم الواسطي: «ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا، وكان الوراقون يكتبون له، فنراه أُتي من كتبه»[2].

ويوضح هذا التقرير المعلمي فيقول: «إذا استخرج الشيخ أو غيره من أصوله أحاديث، وسلمها إلى رجل ليرتبها وينسخها، فذهب الرجل ونسخها وأدخل فيها أحاديث ليست من حديث الشيخ، وجاء بالنسخة فدفعها إليه؛ ليحدث بها، صدق أنه أدخل عليه أحاديث»[3].

(**بقصد أو بدون قصد**)، أي: أن الراوي قد يُحدّث بتلك الأحاديث وهو لا يدري غفلة منه، وقد يحدث بها وهو يعلم أنها ليست من حديثه، فينبه عليها، ولا يرجع عنها، وهذا يدل على مجازفته وعدم تثبته.

ولذا يقول العلماء في بعض الرواة الذين وقع لهم الإدخال فحدثوا به بدون علم: «حدث به على غفلة منه»[4].

ويقولون في بعض من حدث به على علم: «ولم يرجع حيث بُيِّن له، فاستحق الترك»[5].

المطلب الثاني

الفرق بين الإدخال والتلقين، وفائدة الفرق وثمرته

إن الحديث عن الفرق بين الإدخال والتلقين، حديث هام، وينبغي أن يؤخذ بكثير من العمق والتحليل.

وذلك أن هذا الوصف يتعلق بمنزلة الرواة، ويترتب عليه الحكم على أحاديث أولئك الرواة، وجعلُهما بمثابة واحدة يترتب عليهم حكم غير دقيق، بل غير صحيح على الرواة الذين أطلق فيهما أحد الوصفين المغاير في الحكم للآخر، وكذا على مروياتهم، هذا مع ورود

(١) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٨٨.
(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٤٦٦.
(٣) التنكيل ١/ ٤٦٣.
(٤) ينظر: ترجمة هارون القطان في قسم التراجم.
(٥) ينظر ترجمة عبيد بن كثير التمار، في التراجم، ويأتي مزيد تفصيل في المطلب الثالث.

كلمات وعبارات عن الأئمة يتضح فيها الفرق، مما يجعل الأمر مشكلا على مَن يجعلها تحت نوع واحد.

هذا والباحثون المعاصرون على قسمين:

فمنهم من يرى أن الإدخال جزءٌ من التلقين، وهم مختلفون في تسميته، فمنهم من جعله تحت مسمى «تلقين الصحف»[(١)]، ومنهم جعله تحت مسمى «التلقين الكتابي»[(٢)].

وذهب أغلب الباحثين إلى التفريق بين الإدخال والتلقين، وجَعْلِ كل واحد منهما وصفا مستقلا، يختلف عن الآخر[(٣)].

ولأن هذا الموضع مشكل، فتحرير القول في هذا الجانب، بعد التتبع والتدقيق في ما وقفنا عليه، من كلام الأئمة، على النحو التالي:

أولا: هناك فرق بين الإدخال والتلقين، فكل منهما يقصد به أمر غير الآخر.

فالتلقين يتعلق بحفظ الراوي، سواء كان استفهاما، أو قراءة عليه، لاختبار حفظه أو لمحاولة رواية تلك الأحاديث عنه.

أما الإدخال فيتعلق بكتاب الراوي، ويكون بدس أحاديث في أصول الراوي، وإحداث تغيير في كتبه.

ويدل لهذا التفريق ما يلي:

١. أن جميع من عرف التلقين كالعراقي وابن الوزير والسيوطي، وغيرهم من علماء الفن، اقتصر فيه على ما يدل على المشافهة واختبار حفظ الراوي، ولم يذكروا فيه ما يشير إلى الإدخال بحال.

ولعل أوسع هذه التعاريف هو تعريف الصنعاني حيث قال: «هو: إلقاء الكلام إلى الغير

(١) وممن قال بذلك: الدكتور محمد بن عبد الكريم، في بحثه التلقين وأثره في الرواية عند المحدثين، ص٣٢.

(٢) وممن قال بذلك الدكتور شرف القضاة في بحثه: التلقين وأثره في الرواة ومروياتهم: ص٦، والدكتورة إيمان العبد الغني في بحثها: التلقين في رواية الحديث، ص٢٦.

(٣) وممن قال بذلك: الدكتور عمر فلاته – رحمه الله –، والدكتور سعد الحميد، والدكتور مصطفى باحو، والدكتور ماهر الفحل، وزكريا بن غلام وغيرهم.
ينظر: الوضع في الحديث ١/ ١٩٥، ومقدمة تحقيق العلل لابن أبي حاتم ١/ ٦٠، والعلة وأجناسها عند المحدثين ١٧٤، والجامع في العلل ١/ ٧٨، والأسباب الموجبة لتضعيف حديث الثقة ١٤٤.

(في الحديث) أي: إسنادا أو متنا، وبادر إلى التحديث بذلك ولو مرة»[١].

فهذا التعريف مع شموله لصور التلقين، لا يدخل فيه الإدخال[٢].

٢. أن المحدثين يفردون الإدخال عن التلقين بالذكر مما يدل على تفريقهم بينهما.

فمن ذلك أن الإمام الحميدي –رحمه الله – سئل عن الغفلة التي يُرد بها حديث الرجل الرضا، الذي لا يُعرف بكذب، فقال: «هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه، ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك... وكذلك من لُقن فتلقَّن التلقين، يرد حديثه الذي لُقِّن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا عُلم أن ذلك التلقين حادث في حفظه، لا يعرف به قديما»[٣].

فذكر أولا ما يتعلق بالكتاب، ثم أعقبه بذكر التلقين الذي يتعلق بالحفظ، مما يدل على اختلاف الصورتين.

هذا وفي قول الحميدي: «إذا علم أن ذلك التلقين حادث في حفظه» دليل أيضا على أن التلقين يختص بحفظ الراوي، وهو مما يؤيد هذا الذي نحن بصدد تقريره.

وكذلك ابن حبان: خصص نوعا للرواة الذين ذكروا بالتلقين، فقال: «النوع السابع: ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسئل، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقَّن ما لُقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدث به من غير أن يحفظ»[٤].

ثم أفرد للإدخال نوعا خاصا فقال: «النوع الرابع عشر: ومنهم من امتحن بابن سوء أو وراق سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناحيتهم، فكانوا يقرؤون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيُحدث به...[٥]»

٣. أن إطلاقات الأئمة وصنيعهم في استعمال المصطلحين تقتضي التفريق، فيطلقون التلقين مقرونا بما يدل على أن المقصود به ضعف حفظ الراوي، ويطلقون الإدخال مقرونا به

(١) توضيح الأفكار ٢/ ١٥٥.

(٢) ينظر لهذه التعاريف: التلقين وأثره في الرواة ومروياتهم، ص٦، وفيه عقب الباحث على جميع التعاريف التي ذكرها بأنها لا تشمل الإدخال، أو(التلقين الكتابي) كما عبر عنه، مع أنه ممن يرى دمج الإدخال تحت مسمى التلقين، وينظر أيضا: التلقين في رواية الحديث، ص٢٢، وما بعدها.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٤.

(٤) المجروحين ١/ ٧٥.

(٥) المصدر السابق ٧٦-٧٧.

ما يدل على ضعف صيانة الراوي لكتابه.

فمن ذلك: قول الإمام أحمد في حديث أُنكِر على عبد الرزاق: «هؤلاء سمعوا بعدما عمي كان يُلقَّن فلُقِّنه، وليس هو في كتبه، كان يُلقَّنها بعدما عمي»[١].

وقال أبو حاتم في إسحاق بن أبي فروة: «كان صدوقا ولكن ذهب بصره فربما لقن، وكتبه صحيحة»[٢].

وقال الذهبي في سويد بن سعيد الهروي: «كان صاحب حديث وحفظ، لكنه عُمر وعمي، فربما لقن مما ليس من حديثه، وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب»[٣].

وعكس ذلك: أن يوصف الراوي بأنه لا يقبل التلقين، ولكن وقع له إدخال في كتابه.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: كان عثمان بن صالح شيخا صالحا سليم الناحية، قيل له: كان يلقن؟ قال: لا»[٤].

وقال في ترجمة خالد بن نجيح: «كان يصحب عثمان بن صالح المصري وأبا صالح كاتب الليث وابن أبي مريم... كذاب، كان يفتعل الأحاديث، ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح»[٥].

وقال أبو زرعة: «لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح، فبُلوا به، كان يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ»[٦].

فهنا ثبت أن الراوي لا يقبل التلقين، ولكن كتبه وقع فيها إدخال بسبب خالد بن نجيح.

وفي الرواة الآتي دراستهم أمثلة واضحة على تعلق الإدخال بالكتاب، فإن الرواة الذين قيل فيهم: أُدخل عليه، أو وضعوا له، نجد أنه قُرِن بذلك ذكر كتاب الراوي أو أصوله، أو وجدت قرينة تدل على أن المقصود بذلك الإدخال في كتاب الراوي، ولم نجد راويا وصف بالتلقين من بين هؤلاء، كما أن بقية الرواة الذين أطلق فيهم لفظ الإدخال أو ما يرادفه، من

(١) تهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٢.
(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٢٣٣.
(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٨..
(٤) الجرح والتعديل ٦/ ١٥٤.
(٥) المصدر السابق ٣/ ١٥٥.
(٦) الضعفاء لأبي زرعة، ٢/ ٤١٧، ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠.

ألفاظ الإدخال لم يذكر في تراجمهم أنهم وُصِفوا بالتلقين.

٤. أن القول بأن الإدخال جزء من التلقين، أمر مشكل حيث وجدنا إطلاق أحد الوصفين، دون التقييد بحفظ أو كتاب، وجه الإشكال: أنا نجد الأئمة يذكرون في حكم التلقين أن الراوي إذا حدث من كتابه، فحديثه مستقيم؛ لأنه حينئذ قد برئ من شبهة التلقين، وإذا لُقن فتلقن سقطت روايته.

قال ابن الصلاح: «لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث، أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث»[(١)].

فهذا واضح في أن حكم التلقين متعلق بحفظ الراوي، وإذا كان الأمر كذلك فمن أين يؤخذ حكم التلقين الكتابي؟ وكيف يقال فيمن أطلق في حقه التلقين؟ هل المراد التلقين الشفوي؟ أم التلقين الكتابي؟ وكذلك فيمن أطلق في حقه الإدخال؟ لا شك أن هذا مشكل، والقول به يؤدي إلى خلل في فهم عبارات الأئمة، وخلل في الحكم على مرويات الرواة الذين وصفوا بأحد الوصفين، سواء بسواء.

ثانيا: يشترك كل من الإدخال والتلقين في أمور:

١. أن كليهما يعتبر تغييراً في حديث الراوي، وهذا واضح.

٢. أن كليهما قد يقع عن سؤال، أو عرض على الراوي.

أما التلقين، فتقدم ذكر بعض صوره في تعريف التلقين.

وأما الإدخال فسبق قول ابن حبان: «ومنهم من امتحن بابن سوء أو وراق سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناحيتهم، فكانوا يقرؤون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيحدث به...[(٢)]».

فهذا عرْض على الشيخ، بعد أن حدث له إدخال في حديثه.

٣. أن كلاً منهما قد يدل على عدم غفلة الراوي وصونه لمروياته؟.

قال ابن الجوزي في بعض الرواة: «أدخل عليه لغفلته، وكثير من أهل الدين تغلب عليهم

(١) معرفة أنواع علوم الحديث ص١١٩، وينظر: ما سبق نقله عن الحميدي.
(٢) المجروحين ٧٦-٧٧.

الغفلة»[1]

ولأجل هذه الأمور التي يشترك فيها النوعان، نجد – أحيانا – في بعض تراجم الرواة وصف الراوي بالتلقين، ووصفه بالإدخال، وحينئذ فينبغي إعمال القرائن ليبين لنا، هل هو تلقين متعلق بحفظ الراوي، أم إدخال متعلق بكتاب الراوي؟.

فمن الأول: أن البرذعي سأل أبا زرعة الرازي عن حديث من رواية جعفر بن عبد الواحد القرشي، فاستنكره وقال: «ما أخوفني أن تكون دعوة الشيخ الصالح أدركَته، قال البرذعي: أي شيخ ؟ قال: القعنبي، بلغني أنه دعا عليه، فقال: اللهم افضحه، لا أحسب ما بُلِي به إلا بدعوة الشيخ. قلت: كيف دعا عليه قال: بلغني أنه أَدخَل عليه حديثا أحسبه عن ثابت، جعله عن أنس، فلما فارقه رجع الشيخ إلى أصله فلم يجده، فاتهمه، فدعا عليه»[2].

فمقصود أبي زرعة هنا بالإدخال التلقين، بقرينة أن الراوي رجع إلى كتبه، فلم يجد ما لُقّن به، وليس أدل على ذلك من قول أبي حاتم الرازي في القصة نفسها: «بلغني أن جعفر بن عبد الواحد لقَّن القعنبي عن أنس، ثم أُخبِر بذلك فدعا عليه»[3].

ومن الثاني: ما قاله العراقي في ذكر أصناف الوضاعين: «وضرب امتحنوا بأولادهم أو وراقين فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم فحدثوا بها من غير أن يشعروا كعبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي»[4].

وعبد الله هذا، هو أحد الرواة الذين وصفوا بالإدخال في حديثهم، كما سيأتي ذلك في قسم التراجم.

ومع هذا قال برهان الدين الحلبي معلقا على قول العراقي: «فهذا الضرب لا إثم عليهم في ذلك إذ لم يعلَموا، لكنهم ليسوا بحجة، وإن كانوا عدولا؛ لأنهم قبلوا التلقين»[5].

فمراد البرهان هنا بالتلقين الإدخال، بقرينة ذكر الوراقين الذين دسوا في أحاديث هذا الصنف من الرواة، وسماه تلقينا؛ لأنهم مشى عليهم الأمر دون تثبت، وهو مما يجري فيه

(١) الموضوعات ١/ ٢٣١، وينظر: المطلب الثالث.
(٢) سؤالات البرذعي ص٢٨٥.
(٣) علل الحديث رقم ٥/ ٤٠١.
(٤) شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٠٩، وينظر: الكشف الحثيث ١٥٧.
(٥) الكشف الحثيث ١٥٧.

الأمران[1].

وأما متى لم نجد قرينة فيُحمل كل نوع على أصله، حتى يبين الأمر، والله أعلم.

ثالثا: قد يوصف بعض الرواة بالإدخال والتلقين وذلك لأنه وقع له الأمران معا:

مثال ذلك: قيس بن الربيع: قال أبو داود الطيالسي: «إنما أتِي قيس من قبل ابنه، كان يأخذ حديث الناس فيدخلها في فرجٍ من كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ»[2].

فهذا إدخال من غير شك، ومع هذا فقد وقع له تلقين.

قال عفان: «أتيناه فجلسنا إليه، فجعل ابنه يُلقِّنه، ويقول له: حصين، فيقول: حصين»[3].

رابعا: فائدة هذا التفريق وثمرته:

ينبني على هذا التفريق فائدة هامة، وهي أن الراوي قد يكون صحيح الكتاب، لم يقع له فيه إدخال، ولكن جاءته المناكير من جهة أنه كان يُلقن فيتلقَّن، فحديثه الذي حدث به من كتابه صحيح، ويجتنب ما حدث به من حفظه؛ لكونه كان يتلقن.

وعكس ذلك تماما، فإن الراوي قد يُبَرَّأ من تهمة التلقين، ويوسم بالإدخال في حديثه، وهنا ينظر في حاله إلى حالات الإدخال الخمس الآتي ذكرها، ولا يطبق عليه حكم التلقين، والذي يقتضي إسقاط الراوي عند قبوله للتلقين.

ومن الصورة الأولى: قول أبي حاتم الرازي في إسحاق بن محمد بن أبي فروة: «كان صدوقا، ولكن ذهب بصره فربما لُقن، وكتبه صحيحه»[4].

ومن أجل هذا أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث قال عنها ابن حجر: «وكأنها مما أخذه عنه من كتابه، قبل ذهاب بصره»[5].

ومن الصورة الثانية: ما سبق ذكره عن عثمان بن صالح، فقد برأه أبو حاتم من تهمة التلقين، ووصفه هو وأبو زرعة في موضع آخر، بأنه كان يُدخَل عليه في حديثه.

(١) وينظر: حكم من وقع له إدخال ولم يقع له تلقين نهاية المطلب هذا.
(٢) التاريخ الأوسط ٢/١٢٨.
(٣) المجروحين ٢/٢١٩.
(٤) الجرح والتعديل ٣/٢٣٣.
(٥) هدي الساري ٢٣٣.

وذكر هذا الحافظ ابن حجر في ترجمته[1]، ثم دافع عنه بتوثيق الأئمة له، بل رد كلام من تكلم فيه، وذكر أن المناكير وقعت له من جهة الإدخال في حديثه، كحال عدد من كبار الأئمة، وهذه صورة من صور الإدخال الآتي ذكرها.

وإذا أضيف إلى هذا البيان: أهمية التمييز بين مصطلحات الأئمة في إطلاقاتهم، وأن جَعْل الإدخال جزءا من التلقين، بحيث يُسمى التلقين الكتابي لا قائل به، ولا برهان واضح يستند عليه فيه، وأن مِن مفاسد الجمع بين هذين المصطلحين ابتكار تعريف للتلقين بحجة أنه يشمل النوعين، مع الاعتراف بأن التعاريف السابقة لعلماء الفن لم تذكر في تعريف التلقين شيئا عن الإدخال، وأن ذلك يؤدي لإدخال أحكام أحد النوعين على الآخر، وأن الأولى التمييز بين الأنواع في علوم الحديث؛ فإنه يعلم بذلك كله، أو ببعضه، أن القول بالتفريق هو الذي ينبغي أن يقال به، وأن يصار إليه في بحث هذا الباب، والله أعلم.

المطلب الثالث

حالات الإدخال في حديث الراوي وحكم كل حالة منها

الإدخال في حديث الراوي، يدل على غفلة الراوي من حيث الجملة، وقلة اهتمامه بصون كتابه، وهذه هي العلة الأساس التي من أجلها يُقدح في الرواة الذين يُدخل عليهم:

قال الخطيب: "ونرى العلة التي لأجلها منعوا صحة السماع من الضرير والبصير الأمي، هي جواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما... فمَن احتاط في حفظه كتابَه، ولم يقرأ إلا منه، وسَلِم مِن أن يُدخَل عليه غير سماعه، جازت روايته[2].

ولكن ليس ذلك كله على درجة واحدة، بل لذلك حالات مختلفة، ويمكن تفصيلها في خمس حالات، وهي:

الأولى: أن يؤثر ذلك على مروياته تماما، وفي هذا النوع يسقط الاحتجاج بالراوي والمروي على حد سواء.

ويكون ذلك في أحوال أيضا، وهي:

١. أن لا يتميز حديثه، فلا يُعرف صحيحه من سقيمه.

(١) هدي الساري ٤٢٣.

(٢) الكفاية في علم الرواية ٢٢٨.

مثال ذلك: قول مسلمة بن القاسم في عبد الله بن الوليد الحريري: «أخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتابا لينسخه، فزاد فيه ونقص فيه، ثم رده عليه فحدث بالكتاب بعد أن زيد فيه جماعة من أصحاب الحديث، ولم يفطن الشيخ لذلك، ثم أخبر ذلك الرجل أصحاب الحديث بذلك فامتحن الكتاب فظهرت فيه الزيادة، فسقط الشيخ وبطلت روايته، وتركته على عمد، وهو ضعيف الحديث»[(١)].

ومن ذلك ما قاله ابن الدبيثي في محمد بن عبد الخالق بن يوسف: «كان غير ثقة فيما يقوله وينقله، وله أحوال في تزوير السماعات وإدخال ما لم يسمعه الشيوخ في حديثهم ظاهرة مشهورة، أفسد بها أحوال جماعة، وترك الناس حديثهم بسببه، واختلط صحيح حديثهم بسقيمه، بنقله وتسميعه»[(٢)].

٢. أن يكون الحديث الذي أُدخل عليه، يدل على شدة غفلته، وتساهله في روايته، كأن يكون الحديث منكرا جدا أو موضوعا.

ومثاله: ما قاله الذهبي في أبي الفوارس أحمد بن محمد السندي: «مصري معمر عالي الإسناد لا يحتج به؛ لأنه أدخل عليه حديث... عن أبي بكر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (النظر إلى وجه علي عبادة)»[(٣)].

٣. أن يُصرّ على الخطأ بعد ما يُبين له، فيترك لأجل ذلك.

قال ابن حبان: «ومنهم من أُدخِل عليه في حديثه، وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع... فإن سَلِم من أول وهلة، وهو لا يعلم بما يحدث به، ثم عَلِم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه، وإن كان شيئا يسيرا، فقد دخل في جملة المتروكين لتعديه ما ليس له»[(٤)].

وهذا عام في كل من كان غلطه واضحا، ولم يرجع عن غلطه بعد أن بين له.

فقد سئل الدارقطني عمن يُخطئ، ونبِّه ولم يرجع؟ فقال: «إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا

(١) لسان الميزان ٥/ ٣٥.
(٢) ذيل تاريخ مدينة السلام ١/ ٤٥٢، وينظر: ترجمة أحمد بن علي الطريثيثي في قسم التراجم.
(٣) تاريخ الإسلام ٧/ ٨٧٢، وتأتي ترجمة أبي الفوارس في قسم التراجم، وينظر أيضا: ترجمة هارون القطان في قسم التراجم، والحديث رواه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٤١.
(٤) المجروحين ١/ ٧٧-٧٨.

يسقط، وإن لم يرجع سقط»[١].

الثانية: أن يتميز حديثه، بحيث يُعرف من أخذ عنه قبل الإدخال عليه في حديثه، أو عُرف الراوي الذي كان يدخل عليه، فيُجتنب حديثه من طريقه فقط.

فمن ذلك ما قاله الحاكم وهو يعتذر لمسلم في إخراجه لأحاديث عبد الرحمن بن أخي ابن وهب: «روى أحاديث جُمعت عليه بمصر، لا يكاد يقبلها العقل وأهل الصنعة، مَن تأملَّها منهم علم أنها مخلوقة أدخلت عليه فقبلها، فما تُشبه حال مسلم معه إلا حال المتقدمين من أصحاب ابن أبي عروبة أنهم أخذوا عنه قبل الاختلاط وكانوا منها على أصلهم الصحيح، فكذلك مسلم أخذ عنه قبل تغيره واختلاطه»[٢].

ومثله أيضا: أحمد بن علي بن زكريا أبو بكر الطريثيثي، قال ابن حجر: «ما كان من حديث يرويه السِّلفي عنه، فإنا نعلم في الجملة أنه من صحيح سماعاته»[٣].

الثالثة: أن يكون الإدخال وقع له في حديث واحد، أو أحاديث معينة، فيُرد ما وقع فيه الإدخال، ويقبل ما عداه.

ومثله: محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري، قال الخطيب: «يقال إن غلاما أدخل عليه حديث ابن عباس في الحجامة»[٤].

وكذا ما جاء في ترجمة أحمد بن سعيد الهمداني، قال حمزة بن محمد الكناني عن أحمد ابن محمد بن الحجاج بن رشدين: «هو أدخل على أحمد بن سعيد الهمداني حديث بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر حديث الغار»[٥].

(١) الكفاية ١٤٧.
(٢) إكمال تهذيب الكمال ١/ ٧٧.
(٣) لسان الميزان ١/ ٥٤٧.
(٤) تاريخ بغداد ٥/ ٤١٠.
(٥) تاريخ دمشق ٥/ ٢٣٥.

الرابعة: أن يكون الإدخال على الراوي، قاله النقاد في حديث من أحاديثه على سبيل الاحتمال، تحسيناً للظن بالراوي، حيث روى حديثا منكرا مع كونه ثقة، أو روى حديثا موضوعا، فتُدرَأ عنه تهمة الوضع، ويَقتصر الرد على ذلك الحديث فقط، دون سائر مروياته، وهو من إنصاف الأئمة رحمهم الله.

ومن ذلك: قول أبي حاتم في حديث: «وأخاف أن يكون قد أدخل على هشام بن عمار؛ لأنه لما كبر تغير»[١].

ومن ذلك: نافع بن يزيد الكلاعي، قال الذهبي في حديث له: «لعله مما أدخل على نافع، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ»[٢].

الخامسة: أن يقع للراوي إدخال في حديثه، ثم يُوقف عليه فيتراجع عنه، فيبقى حديثه على القبول.

ومن أمثلة ذلك: أحمد بن عمير بن جَوصا.

قال مسلمة بن قاسم: «كان عالما بالحديث... وكان له وراق يتولى القراءة عليه وإخراج كتبه فساء ما بينهما فاتخذ وراقا غيره، فأدخل الوراق الأول أحاديث في روايته وليست من حديثه، فحدث بها ابن جوصا فتكلم الناس فيه، ثم وقف عليها فرجع عنها»[٣].

وبعد ذكر هذه الحالات يتضح أن الإدخال أمر دقيق، يرجع في كشفه للأئمة النقاد؛ ولذا قال ابن حجر: «وأخفى الأصناف من لم يتعمد الوضع، مع الوصف بالصدق.. كمن ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه... فإن الضرر بهم شديد لدقة استخراج ذلك إلا من الأئمة النقاد»[٤].

المطلب الرابع
علاقة الإدخال بأنواع الحديث المردود

للإدخال علاقة وطيدة بعدد من أنواع الحديث المردود، وبيان ذلك في الآتي:

١. الإدخال له علاقة وطيدة بالحديث المعل، فكثيرا ما يكون الإدخال خفيا لا يعرفه إلا

(١) العلل ٤/ ٣٥٩.
(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٤٢.
(٣) لسان الميزان ١/ ٥٦٦.
(٤) فتح المغيث ١/ ٣٢٦، وقريبا منه في: النكت على ابن الصلاح ٢/ ٨٥٨.

الأئمة النقاد؛ ولهذا نجد في كتب العلل وفي نقد الأئمة للأحاديث أمثلة كثيرة، أبان فيه الأئمة عن الأحاديث التي أُدخلِت على الرواة.

فمن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم أن أباه أعل حديثا فقال: «هذا حديث باطل، وسعيد - يعني ابن مسلمة بن عبد الملك الجزري - ضعيف الحديث، أخاف أن يكون أدخل له»[١].

وفي حديث آخر يقول: «هذا حديث باطل كذب؛ قد أدخل على هشام»[٢].

وفي حديث آخر يقول: «هو مما أدخل على أبي صالح»[٣].

وقد تكون هناك نسخة بكاملها أدخلت على الراوي، كما قال ابن حبان في ترجمة يعلى ابن الأشدق: «كان شيخا كبيرا لقي عبد الله بن جراد، فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فدفعوا له شبيها بمائتي حديث، نسخة عن عبد الله بن جراد عن النبي ﷺ، وأعطوه إياها فجعل يحدث بها وهو لا يدري[٤].

ونجد أيضا أن الحديث عن الإدخال يُذكر في الكتب المؤلفة في العلل، وأنواعها، وبيان أجناسها[٥].

٢.للإدخال علاقة بالحديث المقلوب، فكثيرا ما تُقلب أحاديث، ثم تدخل على الراوي.

ومن ذلك ما ذكر ابن حبان في ترجمة عبد الله بن قدامة البصري قال: «لعله أقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثا فحدث بها كلها»[٦].

٣. وللإدخال على الراوي علاقة قوية بالحديث الموضوع، وكثيرا ما يربط النقاد بين الحديث الموضوع، وبين الإدخال على الراوي.

فمن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في حديث: (لا تطرقوا الطير في أوكارها، فإن الليل أمان لها).

---

(١) ابن أبي حاتم: العلل ٦/ ٩٧.
(٢) المصدر السابق ٣/ ٦٤٨.
(٣) المصدر السابق ٦/ ٩٣.
(٤) ابن حبان: المجروحين ٣/ ١٤١.
(٥) ينظر: مقدمة العلل لابن أبي حاتم ١/ ١٣٧، وينظر: المطلب الثاني.
(٦) ابن حبان: المجروحين ٢/ ٣٩، وسيأتي ذلك في ترجمته في المبحث الثاني، ولذلك أمثلة كثيرة في ثنايا البحث.

قال: «إن هذا الحديث مما أدخل على عبد الرزاق، وهو حديث موضوع»[١].

وقد يتتابع الوضاعون على سرقة حديث ما، وإدخاله على الشيوخ.

قال ابن حبان في ترجمة محمد بن يحيى المازني بعد أن ذكر له حديثا موضوعا: «وهذا شيء سرقه عن هذا الشيخ جماعة فحدثوا به، وأدخل علي أحمد بن الأزهر النيسابوري على أبي الربيع، وحدث به، وأدخل على محمد بن أبي طاهر البلدي عن أبي الربيع فحدث به، والخبر لا شك أنه موضوع، لا يحل ذكر مثل هذا في الكتب»[٢].

بل قد يُعد الإدخال على الراوي من أخفى أصناف الوضع، وقد سبق ذكر ذلك عن ابن حجر أن هذا من أخفى الأصناف، وأنه لا يستخرجه إلا الأئمة النقاد.

المطلب الخامس

الألفاظ التي استعملها أهل العلم في التعبير عن الإدخال

عبر العلماء عن الإدخال بألفاظ عدة، ومنها:

١ـ لفظ الإدخال:

وهو أشهرها وما اشتق منه، مثل: أدخل عليه، أدخل له، أدخلوا عليه، وفي ثنايا هذا البحث أمثلة كثيرة لذلك.

٢ـ قُلِب عليه، قُلِب له، أُقلِب له:

وممن استعملها علي ابن المديني في قيس بن الربيع: حيث قال: «إنما أهلكه ابن له، قلب عليه أشياء من حديثه»[٣].

وقال ابن حبان في أحد الرواة: «كان يقلب له الأخبار فيجيب فيها، كان آفته ابنه.. ولعله أُقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثا، فحدث بها كلها»[٤].

٣ـ وُضِع له، تُوضَع له، وضعوا في كتابه:

وممن استعمل ذلك عبد الرحمن بن مهدي في قيس بن الربيع: «وضعوا في كتابه عن

(١) العلل ٢/ ٨٤، وينظر لتخريج الحديث: المصدر نفسه.
(٢) المجروحين ٢/ ٣٠٨.
(٣) تاريخ بغداد ١٤/ ٤٦٩.
(٤) المجروحين ٢/ ٣٩، وسيأتي ذلك في ترجمته في المبحث الثاني، ولذلك أمثلة كثيرة تأتي في ثنايا البحث. هذا، وإذا أطلق هذا اللفظ على غير الإدخال فحينئذ يرجع للقرائن، كما مر بحثه في المطلب الثاني.

أبي هاشم الرماني، حديث أبي هاشم بن كثير... وإنما أهلكه ابن له، قلب عليه أشياء من حديثه»[١].

ومن ذلك قول أبي حاتم الرازي في حديثٍ: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وما أُبعِد أن يكون قد وضع للشيخ؛ فإنه كان أميا»[٢].

ومن ذلك أيضا قول الذهبي في سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي بعد أن ذكر له حديثا منكرا: «فلعل سليمان شُبّه له وأدخل عليه، كما قال فيه أبو حاتم لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم»[٣].

٤ـ أفسدوا كتبه:

وممن استعمل ذلك ابن نمير، قال في جبارة بن المغلس: «أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه، فقيل له: تعني يحيى الحماني فقال: لا أسمي أحدا»[٤].

وقال نصر بن أحمد البغدادي في جبارة أيضا: «في الأصل صدوق إلا أنَّ ابن الحماني أفسد عليه كتبه[٥].

٥ـ زادوا في كتبه:

وممن استعملها: سعيد بن عبد العزيز التنوخي في عبد الله بن زياد المخزومي قال: «قدم ابن سمعان العراقي، فزادوا في كتبه، ثم دفعوها إليه، فقرأها، فقالوا: كذاب»[٦].

٦ـ دُسَّ في حديثه، أو في كتابه:

وممن استعلها ابن الجوزي، قال في عبدالله بن واقد الحراني: «كانت تغلب عليه السلامة والغفلة وقد دُسّ في حديثه»[٧].

واستعملها الذهبي في ترجمة محمد بن بابشاذ، حيث ذكر أنه روى حديثا موضوعا، ثم

---

(١) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٥٥.
(٢) العلل ٥/ ٨٤.
(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٢١٤، وكلام أبي حاتم في الجرح والتعديل ٤/ ١٢٩.
(٤) الجرح والتعديل ١/ ٢٢١.
(٥) تهذيب التهذيب ٢/ ٥٩.
(٦) تاريخ بغداد ٩/ ٤٦٤.
(٧) الموضوعات ١/ ٣١٠.

قال: «والظاهر أنه دس على ابن بابشاذ هذا، فروى حديثا موضوعا راج عليه ولم يهتد»[١].

٧ـ كتبوا في كتابه:

وممن استعملها: ابن معين، في سعيد بن هبيرة أبي مالك العامري حيث قال: «صاحب حديث ولكنه مثل العباس بن طالب الذي تحول من البصرة إلى مصر فكتبوا في كتابه»[٢].

المطلب السادس

الأسباب الحاملة على الإدخال في حديث الراوي

للإدخال على الراوي أسباب ومقاصد متنوعة ومما وقفنا عليه:

١ـ قصد إفساد الراوي بسبب العداوة ونحوها:

كما حصل لعبد الله بن صالح كاتب الليث، قال ابن خزيمة: «كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره، في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به على التوهم أنه خطه»[٣].

٢ـ ما يفعله الزنادقة، بقصد إفساد الدين:

فقد ذكر ابن الجوزي في أصناف الوضاعين: «الزنادقة الذين قصدوا إفساد الشريعة، وإيقاع الشك فيها في قلوب العوام، والتلاعب بالدين، كعبد الكريم بن أبي العوجاء، وكان خال معن بن زائدة وربيب حماد بن سلمة؛ وكان يدس الأحاديث في كتب حماد»[٤].

وقال ابن عدي: «أبو عبد الله بن الثلجي، كذاب، وكان يضع الحديث، ويدسه في كتب أصحاب الحديث، بأحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيسه»[٥].

٣ـ الكذب الذي امتهنه كثير من الوضاعين، بقصد الاستكثار من الحديث ونحو ذلك:

ولأجل هذا ذكر الإدخال في كتب الوضع، وفي أصناف الوضاعين[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٨٨.
(٢) المجروحين ١/ ٣٢٧.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٤٠.
(٤) الموضوعات ١/ ١٥.
(٥) الكامل في الضعفاء ٣/ ٤٧.
(٦) ينظر: الوضع في الحديث ١/ ١٧٥.

كما قال أبو حاتم في ترجمة خالد بن نجيح: «كان يفتعل الأحاديث، ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح»[١].

وقال الحاكم: «ذكرت للدارقطني ابن العطار، فذكر من إدخاله على المشايخ شيئا فوق الوصف، وأنه أُشهد عليه، واتخذ محضرا بإدخاله أحاديث على دعلج»[٢].

ويدخل في هذا سرقة الحديث، كما سبق التمثيل له، في المطلب الرابع.

٤- عدم الفهم والمعرفة؛ لكون الراوي من النساخ والوراقين الذين ليسوا من أهل العلم:

وقد مر ذكر ذلك عن علي بن عاصم الواسطي، حيث كان ذا ثراء، فكان يستعين بوراقين لا خبرة لهم.

ومما يذكر في هذا أيضا: أن البرذعي سأل أبا زرعة الرازي عن حديث فاستنكره، قال البرذعي: فقلت له: راوي هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد، فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد، قال البرذعي: فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي، لا جزى الله الورّاق عني خيراً، أَدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أُميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك وأنا أرجع عنه، فقرأت كتابه على أبي زرعة فقال: هذا كتاب أهل الصدق[٣].

المبحث الثاني

الرواة الذين وصفوا بالإدخال في «لسان الميزان»

١- إبراهيم بن عصمة أبو إسحاق البِيْلي النيسابوري[٤]:

قال الحاكم: «كانت أصوله صحاحا وسماعاته صحيحة، فوقع إليه بعض الوراقين فزاد فيه أشياء قد برأ الله أبا إسحاق منها»[٥].

هكذا نقل الحافظ ابن حجر هذه العبارة عن تاريخ الحاكم.

وأما الذهبي فنقل عبارة الحاكم على هذا النحو: «وأصُوله صحيحة لكن زاد فيها بعض

(١) العلل ٣/ ٣٥٥.
(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني ١٦٥، وتاريخ بغداد ١١/ ٣٨٥.
(٣) سؤالات البرذعي ٢٩١.
(٤) لسان الميزان ١/ ٣١٧.
(٥) المصدر السابق.

الوراقين أحاديث، ولم يكن الحديث مِن شأن إبراهيم»[١].

ووصفه أيضا بقوله: «الزاهد العدل»[٢].

التحليل: المعنى في النقلين واحد، إلا أن نقل الذهبي يوحي بسبب عدم تفطن الراوي للإدخال في حديثه، وأن الحديث ليس من شأنه، فلذلك راج عليه الأمر.

وقد لخص الذهبي الكلام عليه في موضع آخر فقال: «أدخلوا في كتبه أحاديث، وهو في نفسه صادق»[٣].

٢ـ أحمد بن سلمان بن الحسن أبو بكر النجاد[٤]:

قال الخطيب: «وكان صدوقا عارفا، جمع المسند وصنف في السنن كتابا كبيرا... وكان واحد وقته في كثرة الحديث»[٥].

وقال ابن أبي يعلي: «العالم الناسك الورع كَانَ لَهُ فِي جامع المنصور حلقتان، قبل الصلاة، للفتوى على مذهب إمامنا أحمد، وبعد الصلاة لإملاء الحديث»[٦].

وقال الذهبي: «الإمام، المحدث، الحافظ، الفقيه، المفتي، شيخ العراق»[٧].

وكلمات الأئمة في الثناء عليه كثيرة.

وأما الإدخال فقال الدارقطني: «حدث أحمد بن سلمان من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله»[٨].

قال الخطيب معقبا: «كان النجاد قد كُف بصره في آخر عمره، فلعل بعض طلبة الحديث قرأ عليه ما ذكره الدارقطني، والله أعلم»[٩].

---

(١) تاريخ الإسلام ٧/ ٧٧٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٤٨.
(٤) لسان الميزان ١/ ٤٧٤.
(٥) تاريخ بغداد ٥/ ٣٠٩.
(٦) طبقات الحنابلة ٢/ ٧.
(٧) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٠٢.
(٨) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٤.
(٩) تاريخ بغداد ٤/ ٤١٤.

وفسر ابن حجر عبارة الخطيب فقال: «جوز الخطيب أن يكون أدخل عليه شيء»[١].

التحليل: مما سبق يتضح أن ابن النجاد أحد الأئمة الثقات، وأنه وقعت مناكير في روايته، وجوز الخطيب أن يكون ذلك بسبب الإدخال في حديثه، وهو محمول على أنه وقع في آخر عمره، والأصل فيه الثقة، فحديثه مقبول وما جاء من المناكير في روايته تحمل على هذا، والله أعلم.

٣-أحمد بن علي بن زكريا أبو بكر الطُّريثيثي[٢]:

قال السمعاني: «صحيح السماع في أجزاء، لكنه أفسد سماعاته بادعاء السماع من ابن رزقويه، ولم يصح سماعه منه»[٣].

وقال ابن الجوزي: قال شيخنا أبو القاسم السمرقندي: دخلت على الطريثيثي وكان يُقرأ عليه جزء من حديث أبى الحسن بن رزقويه، فقلت: متى ولدت؟ فقال في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، قلت: ففي هذه السنة توفي ابن رزقويه، ثم قمت فأخرجت وفيات الشيوخ بخط أبى الفضل ابن خيرون فحملت إليه، واذا فيه مكتوب: توفي أبو الحسن ابن رزقويه سنه اثنتى عشرة، فأخذت الجزء من يده وقد سمعوا فيه، فضربت على السماع، فقام ونفض سجادته وخرج من المسجد».

ثم قال ابن الجوزي: «قال شيخنا ابن ناصر: كان كذابا»[٤].

وقال السلفي: «كان أجل شيخ لقيته ببغداد من مشايخ الصوفية، وأسانيده عالية جدا ولم نقرأ عليه إلا من أصوله، وسماعاته كالشمس وضوحا، وكف بصره في آخر عمره، فكتب له أبو علي الكرماني أجزاء طرية، وحدث بها اعتمادا على قول أبي علي وحسن ظنه به، وكان الطريثيثي ثقة إلا أنه لم يكن يعرفه طريق المحدثين ودقائقهم وإلا لكان من الثقات الإثبات»[٥].

وقال ابن الأنماطي: «كان مُخلِّطا، وأبو علي الكرماني هو الذي أفسده»[٦].

(١) لسان الميزان ٧/ ٣٧٥.
(٢) لسان الميزان ١/ ٥٤٧.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٦١.
(٤) المنتظم ١٧/ ٨٥.
(٥) لسان الميزان ١/ ٥٤٧.
(٦) لسان الميزان ١/ ٤٥٨.

وقال شجاع الذهلي: «كان الطريثيثي ضعيفا، مُجمعا على ضعفه، وله سماعات صحيحة خلط بها غيرها»[١].

وقال ابن النجار: «أجمعوا على ترك الاحتجاج به»[٢].

قال السبكي معلقا على قصته مع أبي القاسم السمرقدني، وتكذيب ابن ناصر الدين: «وهذا من مبالغات ابن ناصر التي عُهدت منه، ولم يكن الرجل يكذب، وليس فيه غير ما قاله ابن السمعاني لما أُدخل عليه، ولا يُوجب ذلك قدحا فيه ولا ردا لما صح من سماعاته؛ ولهذا كان السلفي يقول: أخبرنا الطريثيثي من أصل سماعه، ولو كان كذابا لم يرو عنه»[٣].

قال ابن حجر: «ما كان من حديث يرويه السلفي عنه، فإنا نعلم في الجملة أنه من صحيح سماعاته»[٤].

التحليل: الراوي فيه ضعف بين، بسبب تساهله في التحديث بما ليس من حديثه، من تلك الأحاديث التي أدخلت عليه، ولكن رواية السلفي عنه صحيحة؛ لأنه أخذها من صحيح أصوله، والله أعلم.

٤ـ أحمد بن عمير بن جَوصا، أبو الحسن الكلابي الدمشقي[٥]:

قال الدارقطني: «لم يكن بالقوي»[٦].

قال ابن منده: «سمعت حمزة بن محمد الكناني يقول: عندي عن ابن جوصا مائتا جزء ليتها كانت بياضا، قال: وترك الرواية عنه أصلا»[٧].

وقال الطبراني: «ابن جوصا من ثقات المسلمين»[٨].

وقال أبو علي الحافظ: «حدثنا ابن جوصا وكان ركناً من أركان الحديث، وقال أيضا: هو

(١) لسان الميزان ١/ ٤٥٨.
(٢) لسان الميزان ١/ ٤٥٨.
(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤/ ٤٠.
(٤) لسان الميزان ١/ ٥٤٧.
(٥) ابن حجر: لسان الميزان ١/ ٥٦٦.
(٦) ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥/ ١١٦.
(٧) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢١.
(٨) ميزان الاعتدال ١/ ١٢٥.

إمام من أئمة المسلمين قد جاز القنطرة»[١].

وقال ابن عساكر «كان شيخ الشام في وقته»[٢].

قال الخليلي: «حافظ مشهور... روى حديثاً خالف فيه، وخطَّؤوه في روايته، وهو ممن لا يسقط بمثل هذه العلة أخطأ فيه أو حفظ»[٣].

قال مسلمة بن قاسم: «كان عالما بالحديث... وكان له ورّاق يتولى القراءة عليه وإخراج كتبه فساء ما بينهما فاتخذ ورّاقا غيره، فأدخل الورّاق الأول أحاديث في روايته وليست من حديثه، فحدث بها ابن جوصا، فتكلم الناس فيه، ثم وقف عليها فرجع عنها»[٤].

التحليل: من كلام أئمة الجرح التعديل نجد أنه حافظ مشهور، وثقة ثبت، والغمز فيه على نوعين:

الأول: بسبب أوهام وقعت له، وهذا الأوهام لا تُنزل من رتبته في الضبط والحفظ كما قاله الخليلي.

بل قال الذهبي مدافعا عنه بعد أن أورد عبارة حمزة الكناني السابقة: «وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه بمثل ذلك إلا متعنت»[٥].

الثاني: بسبب الإدخال في حديثه، ولم يذكر هذا في ترجمته غير مسلمة بن القاسم، ومع هذا فقد ذكر أنه رجع عنها، وهذا يدل على ثقته وتثبته أيضا.

٥- أحمد بن محمد بن الحسين أبو الفوارس السندي الصابوني المصري[٦]:

أورد له الدرقطني حديثا في غرائب مالك من طريقه، وقال عقبه: «لا يصح، ومَن دون مالك ضعفاء»[٧].

وقال ابن المنذر: «كذاب»[٨].

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ١٢٥.
(٢) ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥/ ١٠٩.
(٣) الإرشاد ٢/ ٤٦٣.
(٤) لسان الميزان ١/ ٥٦٧.
(٥) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٥٥.
(٦) لسان الميزان ١/ ٦٥١.
(٧) المصدر السابق ١/ ٤٤٥.
(٨) المصدر السابق.

وقال الذهبي: «روى حديثاً موضوعاً عن الطهراني بسند الصحيحين، كأنه أُدخل عليه، وإلا فهو في نفسه ليس بمتهم»[١].

وقال أيضا: «مصري معمر عالي الإسناد لا يحتج به؛ لأنه أدخل عليه حديث فرواه عن الطهراني، ثقة مشهور، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «النظر إلى وجه علي عبادة»[٢].

وقال أيضا: «صدوق إن شاء الله، إلا أنى رأيته قد تفرد بحديث باطل عن محمد بن حماد الطهراني كأنه أدخل عليه»[٣].

وأما الحافظ ابن حجر فيبدو أنه لم يقف على كلام الذهبي الذي فيه ذكر هذا الحديث: فتعقب كلامه السابق وقال: «كان ينبغي ذكر ذلك الحديث ليجتنب، وسأبحث عنه إن شاء الله»[٤].

التحليل: من خلال هذا السرد، يتضح أن أبا الفوارس لا يخلو من ضعف في حديثه، وأنه قد وقع له إدخال في حديثه؛ ولكون الحديث موضوعا ظاهر النكارة، انحطت رتبة أبي الفوارس إلى درجة الضعف والله أعلم.

٦- بركة بن محمد الأنصاري أبو سعيد الحلبي[٥]:

قال صالح جزرة في بعض حديثه: «ليس هذا ببركة هذا عقوبة»[٦].

قال الدارقطني: «يضع الحديث»[٧].

وقال عبدان: «رأيت بركة هذا بحلب، وتركته على عمد، ولم أكتب عنه؛ لأنه كان يكذب»[٨]

وقال ابن عدي: «وسائر أحاديث بركة مناكير أيضا، باطل كلها، لا يرويها غيره وله من

(١) ذيل ديوان الضعفاء ١٩.
(٢) تاريخ الإسلام ٧/ ٨٧٢، وسبق تخريج الحديث.
(٣) ميزان الاعتدال ١/ ١٥٢.
(٤) لسان الميزان ١/ ٦٥١.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٢٧١.
(٦) الجرح والتعديل ٢/ ٤٣٣.
(٧) سنن الدارقطني ١/ ٢٨٦.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٢٤.

الأحاديث البواطيل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف كما قال عبدان»[١].

وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث، وربما قلبه، وإذا أدخل عليه حديث حدث به، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[٢].

التحليل: من خلال كلام العلماء يظهر أن الراوي ضعيف جدا، يتعمد الكذب، ولهذا فإنه إذا أدخل عليه حديث يحدث به ولا يبالي. والله أعلم.

٧- سعيد بن هبيرة بن عُديس الكعبي أبو مالك المروزي[٣]:

قال أبو حاتم: «ليس بالقوي، روى أحاديث أنكرها أهل العلم»[٤].

وقال الخليلي: «له غرائب يسأل عنها»[٥].

وقال ابن حبان: «كان ممن رحل وكتب، ولكن كثيرا ما يحدث بالموضوعات عن الثقات، كأنه كان يضعها، أو توضع له، فيجيب فيها، لا يحل الاحتجاج به»[٦].

ثم أسند عن ابن معين أنه سئل عنه فقال: «هذا الرجل صاحب حديث، ولكنه مثل العباس ابن طالب الذي تحول من البصرة إلى مصر فكتبوا في كتابه»[٧].

وقال الذهبي: «اتهمه ابن حبان وابن عدي»[٨].

التحليل: يظهر من كلمات النقاد أن الراوي ضعيف جدا، وأن أحد أسباب ضعفه الإدخال في حديثه. والله أعلم.

٨- عبد الحكم بن أحمد بن محمد أبو عثمان الصدفي المصري[٩]:

قال ابن يونس: «كان صدوقا، إلا أنه انقطع من أوائل أصوله شيء، ولم يكن ممن يُميز،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٢٦.
(٢) المجروحين ١/ ٢٠٣.
(٣) لسان الميزان ٤/ ٨٣.
(٤) الجرح والتعديل ٤/ ٧٠.
(٥) لسان الميزان ٤/ ٨٤.
(٦) المجروحين ١/ ٣٢٦.
(٧) المصدر السابق.
(٨) المغني في الضعفاء ١/ ٢٦٧.
(٩) لسان الميزان ٥/ ٦٤.

فروى ما لم يسمع، فثبتناه، فرجع، وكان كثير الحديث»[١].

وقال مسلمة بن القاسم: «أدركته ولم أكتب عنه وكان أصحاب الحديث يتكلمون فيه، وهو ضعيف في الحديث»[٢].

وقال ابن حجر: «وأدخل عليه رجل طبري كان يورق عليه، أحاديث أبي صالح كاتب الليث، قلبها على عيسى بن حماد»[٣].

التحليل: هذا الراوي في أصله مقبول الراوية، ووقع له الإدخال في أحاديث معينة، وفي كلام ابن يونس احتمال أن تكون هذه الأحاديث مما ثُبِّتَ فيها فرجع، وإن لم يكن، فالإدخال في حديثه يبقى مقتصرا على أحاديثه أبي صالح كاتب الليث.

٩- عبد الرحمن بن مرزوق أبو عوف الطرَسُوسي البزوري[٤]:

قال الخطيب: «كان ثقة»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»[٥].

قال ابن حبان: «يضع الحديث لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح»[٦].

وجعله الذهبي اثنين، أحدهما: الطرسوسي، والثاني: البزوري، وأورد كلام الخطيب والدارقطني في ترجمة البزوري، وكلام ابن حبان في ترجمة الطرسوسي، وذكر للطرسوسي حديثا ثم عقبه بقوله: «هذا كذب»[٧].

وتعقبه ابن حجر فقال: «وما أدري لم فرق بينهما المؤلف، وما شأنه في ذلك، فالبزوري هو الطرسوسي، قدمها وحدث بها، وكأن الحديث المذكور أُدخل عليه فإنه باطل، وقال الخطيب: كان ثقة، ولم يذكره في المتفق المفترق فدل على أنه هو»[٨].

التحليل: من خلال كلام النقاد في الراوي يتبين أن الراوي ثقة، وأنه وقع له حديث منكر؛ ولعل ذلك بسبب أنه أدخل عليه، وأما كلام ابن حبان فيه، فلعله تحامل عليه؛ لكون الحديث

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٢٢.
(٢) لسان الميزان ٥/ ٦٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) لسان الميزان ٥/ ١٣٤.
(٥) تاريخ بغداد ١٠/ ٢٧٣.
(٦) المجروحين ٢/ ٦١.
(٧) ميزان الاعتدال ٢/ ٥٨٨ وما بعدها.
(٨) لسان الميزان ٥/ ١٣٥.

منكرا، والله أعلم.

١٠ـ عبد الله بن محمد بن ربيعة بن قدامة القدامي أبو محمد المصيصي[١]:

قال الدارقطني: «ضعيف»، وقال مرة: «غيره أثبت منه»[٢].

وقال ابن عدي: «عامة حديثه غير محفوظ، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما فأذكره»[٣].

وقال ابن حبان: «كان يُقلب له الاخبار فيجيب فيها، كان آفته ابنه، لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة الاعتبار، ولعله أُقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثا فحدث بها كلها»[٤].

قال الذهبي: «أحد الضعفاء أتى عن مالك بعجائب»[٥].

وقال برهان الدين الحلبي: «ذكره شيخنا الحافظ العراقي... في الضرب الذين امتحنوا بأولادهم أو وراقين فوضعوا لهم أحاديث، ودسوها فحدثوا من غير أن يشعروا»[٦].

التحليل: واضح من كلام النقاد أن هذا الراوي ضعيف، وأن الإدخال في حديثه أحد أسباب ضعفه، وكان يُدخَل عليه أحاديث، ثم يسأل فيها فيجيب، ولم يتميز حديثه؛ ولهذا ترك حديثه، للاضطراب الحاصل في روايته؛ ولظهور النكارة في أحاديثه.

١١ـ عبد الله بن الوليد الحريري، أبو محمد البصري:

لم أجد من ترجمه غير ابن حجر ونقل فيه كلام مسلمة بن القاسم، حيث قال: «أَخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتابا لينسخه، فزاد فيه، ونقص فيه، ثم ردّه عليه فحدث بالكتاب بعد أن زِيد فيه جماعةٌ من أصحاب الحديث، ولم يفطن الشيخ لذلك، ثم أخبر ذلك الرجل أصحاب الحديث بذلك، فامتحن الكتاب فظهرت فيه الزيادة، فسقط الشيخ، وبطلت روايته، وتركته على عمد، وهو ضعيف الحديث»[٧].

---

(١) لسان الميزان ٥/٥٥٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/٢٥٨.
(٤) المجروحين٢/٣٩.
(٥) ميزان الاعتدال ١/٤٨٨.
(٦) الكشف الحثيث ص١٥٧.
(٧) لسان الميزان ٥/٣٥.

التحليل: كلام مسلمة بن القاسم يوحي بأن الراوي ضعيف الحديث، وأنه رَد حديثه بسبب الإدخال في حديثه، وعدم تفطنه لذلك.

١٢ـ عبد العزيز بن معاوية العتابي، أبو خالد البصري[١]:

قال أبو أحمد الحاكم: «روى عن أبي عاصم ما لم يتابع عليه»[٢].

قال الخطيب معقبا: «قلت: وليس بمدفوع عن الصدق، وقد ذكره الدارقطني، فقال: لا بأس به»[٣].

وقال ابن حبان: بعد أن ذكر له حديث منكرا: «هذا حديث منكر لا أصل له، ولعله أدخل عليه فحدث به، فأما غير هذا الحديث من حديثه فيشبه حديث الأثبات»[٤].

وقال الذهبي: «صدوق إن شاء الله»[٥].

قال ابن حجر: «صدوق له أغلاط»[٦].

التحليل: يتبين من هذه النقول أن الأصل في الراوي أنه صدوق، وأن الإدخال في حديثه وقع في حديث واحد، قاله ابن حبان على سبيل الاحتمال، وما عدا ذلك فحديثه مقبول، وهكذا يقال في أحاديثه التي قد يقع فيها النكارة، والله أعلم.

١٣ـ عبيد بن كثير بن عبد الواحد أبو سعد التمار العامري الكوفي[٧]:

قال الأزدي والدارقطني: «متروك الحديث»[٨].

وذكر ابن حبان أنه يروي عن أبان نسخة مقلوبة، ثم قال: «ليس تحفظ من حديث أبان، أدخلت عليه، فحدث بها ولم يرجع حيث بين له، فاستحق ترك الاحتجاج به»[٩].

التحليل: الراوي ضعيف جدا، والإدخال في حديثه وإصراره على التحديث بما أدخل

(١) لسان الميزان ٥ / ٢٢٠.
(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٤٥٣.
(٣) المصدر السابق
(٤) الثقات ٥ / ٢٨١.
(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣٦.
(٦) تقريب التهذيب ص٣٥٩.
(٧) لسان الميزان ٥ / ٣٦٠.
(٨) الضعفاء والمتروكون ٢/ ١٦٠، وسؤالات الحاكم للدراقطني ١٣١.
(٩) المجروحين ٢/ ١٧٦.

عليه، أحد أسباب ترك الاحتجاج به.

١٤ـ علي بن أحمد بن محمد بن داود الرزاز[١]:

أورد له الخطيب قصة تدل على أنه كان يُدخل عليه في سماعاته، وأن عرض ذلك على الخطيب، وقال: «انظر سماعي العتيق فاقرأه علي، وما كان فيه تسميع بخط طري، فاضرب عليه، فإني كان لي ابن يعبث بكتبي، ويسمع لي فيما لم أسمعه.

قال الخطيب: حدثني الخلال، قال: أخرج إلى الرزاز شيئا من مسند مسدد، فرأيت سماعه فيه بخط جديد، فرددته عليه.

قلت: وقد شاهدت أنا جزءا من أصول الرزاز بخط ابنه فيه أمالي عن ابن السماك، وفي بعضها سماعه بالخط العتيق، ثم رأيته قد غُير فيه بعد وقت، وفيه إلحاق بخط جديد، وكان الرزاز مع هذا كثير السماع، كثير الشيوخ، وإلى الصدق ما هو"[٢].

وقد أورد الذهبي كلام الخطيب مقتصرا على قوله «وشاهدت جزءا... الخ»، ولم يذكر ما سبقه من الكلام الذي فيه أنه طلب من الخطيب أن يضرب على الأحاديث التي أدخلها ابنه عليه.

وصدر الذهبي ترجمته بقوله: «صدوق»[٣].

التحليل: الراوي صدوق، ووقع له الإدخال في بعض سماعاته، فحيث وقعت النكارة في شيء منها، فلهذا الأمر، والأصل فيه أنه مقبول الرواية، وما جاء من رواية الخطيب عنه فإنه مقبول؛ لأنه ميز حديثه، وقد اختصر الذهبي الكلام فيه، فقال في موضع آخر: «صدوق في بعض أصوله شيء»[٤]، والله أعلم.

١٥ـ الفضل بن عبيد الله[٥] بن مسعود اليشكرى أبو العباس الهروي[٦]:

قال الدارقطني: «ضعيف»[٧].

---

(١) لسان الميزان ٤/ ٤٨٥.
(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٧٢١.
(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ١١٣.
(٤) المغني في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٤٣.
(٥) هكذا في اللسان وعند ابن حبان عبد الله (مكبرا)، وأشار الحافظ إلى أن الدارقطني أورده كذلك. والله أعلم.
(٦) لسان الميزان ٦/ ٣٤٤.
(٧) المصدر السابق ٤/ ٤٦٥.

وقال ابن حبان: «يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال، شهرته عند مَن كتب من أصحابنا حديثه يغني عن التطويل في الخطاب في أمره، فلا أدري أكان يقلبها بنفسه أو تُدخل عليه فيجيب فيها»[١].

وقال الذهبي: «يروي العجائب»[٢]، وقال أيضا: «جرحه ابن حبان»[٣].

التحليل: الراوي ضعيف جدا، والمناكير في روايته ظاهرة في حديثه، وقد يكون ذلك بسبب الإدخال عليه في حديثه، احتمالا كما قاله ابن حبان، وهو من باب تحسين الظن به. والله أعلم.

١٦ـ محمد بن بابشاذ أبو عبيد الله البصري[٤]:

قال الدارقطني: «ثقة»[٥].

قال الخطيب: «في حديثه غرائب ومناكير»[٦].

وقال الذهبي: « روى حديثا موضوعا راج عليه، ولم يهتد إليه»[٧].

وقال: «والظاهر أنه دُس على ابن باشاذ هذا»[٨].

التحليل: مما سبق يتبين أن الراوي ثقة في حديثه بعض المناكير، وأن الإدخال في حديثه هو في حديث واحد، يحتمل أنه دُس عليه، والله أعلم.

١٧ـ محمد بن الحسن بن أحمد الأهوازي[٩]:

قال ابن الجوزي: «سمع منه البرقاني إلا أنه بان كذبه»[١٠].

وذكر الخطيب عن شيخه عبد السلام بن الحسين الدباس، قال: دخلت على الأهوازي

(١) المجروحين ٢/ ٢١١.
(٢) ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٥٣.
(٣) ديوان الضعفاء ٣١٩.
(٤) لسان الميزان ٧/ ٥.
(٥) تاريخ الإسلام ٧/ ١٠٨
(٦) تاريخ بغداد ٢/ ٤٦٤.
(٧) المغني في الضعفاء ٢/ ٥٥٩.
(٨) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٨٩.
(٩) لسان الميزان ٧/ ٦٥.
(١٠) المنتظم ١٥/ ٢٥٩

يوما، وبين يديه كتاب فيه أخبار مجموعة، وهو صحيفة لا يوجد فيها سماع، فرأيت الأهوازي قد نقل منه أخبارا عدة إلى مواضع متفرقة من كتبه، وأنشأ لكل خبر منها إسنادا»[١].

ثم قال: «وقد رأينا للأهوازي أصولا كثيرة، سماعه فيها صحيح»[٢].

ووصفه أحمد بن علي الجصاص بـ: «جراب الكذب»[٣].

وقال الذهبي: «متهم بالكذب، لا ينبغي الرواية عنه، كان يضع الأسانيد، سماه بعضهم جراب الكذب»[٤].

وتعقبه ابن حجر في قوله «يضع الأسانيد»، فقال: «وهذا الذي عزاه إلى الأهوازي لم يقله الخطيب في حق الأهوازي، إنما قاله في أثناء ترجمته في حق مُحدّث من أصحاب الحديث يقال له ابن الصقر أدخل على الأهوازي حديثا»[٥].

ويستحسن ذكر سياق الخطيب كاملا؛ ليتضح المقصود، قال – رحمه الله –: «وكان عند أبي جعفر الطوابيقي، عن أبي علي أحمد بن محمد بن جعفر الصولي حديثٌ مسندٌ عن الجاحظ، فحضرت الأهوازي، وقد سأله بعض أصحابنا بعد أن أراه ذلك الحديث بخط مُحدّث كان يقال له: ابن الصقر مكتوبا: حَدَّثَنَا أبو جعفر الطوابيقي، وأبو الحسين الأهوازي، قالا: حدثنا الصولي، فقال له: أسمعت هذا الحديث من الصولي؟ فقال: نعم، اقرأه علي، فقرأه ثم قَال: اكتبه لي، فكتبه له، وكنت قبل ذلك قد نظرت في كتب الأهوازي، ولا أظن تركت عنده شيئا لم أطالعه، ولم يكن الحديث في كتبه.

وابن الصقر الذي ذكرت أن الحديث بخطه كان كذابا يسرق الأحاديث، ويركبها ويضعها على الشيوخ، قد عثرت له وغير واحد من أصحابنا على ذلك، فالله أعلم»[٦].

التحليل: أن الخطيب لم يكذب الراوي، وإنما نقل عن الجصاص تكذيبه، وأن الإدخال وقع له من جهة ابن الصقر هذا، فاختلطت بذلك مروياته، ولكن يستثنى من ذلك سماعاته

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٢١٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٦.
(٥) لسان الميزان ٧/ ٦٦.
(٦) تاريخ بغداد ٢/ ٢١٥-٢١٦.

الصحيحة التي ذكرها الخطيب، والتي منها سماعه لتاريخ البخاري، ولعل من تحامل عليه، وكذبه كان بسبب هذه الأحاديث التي أدخلت عليه، والله أعلم.

١٨ـ محمد بن الحسن بن مقسم أبو بكر المقرئ النحوي[١]:

قال الخطيب: «كان ثقة»[٢].

قال أبو عمرو الداني: «مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية حافظ للغة حسن التصنيف، في علوم القرآن»[٣].

قال الذهبي: «أحد الأئمة تكلموا فيه... استتيب من قراءة ما لا يصح نقله، وكان يقرأ بذلك في المحراب، ويعتمد على ما يسوغ في العربية، وإن لم يُعرف له قارئ»[٤].

وكلمات الأئمة في الثناء عليه كثيرة.

وأما الإدخال فلم أجد فيه إلا قول ابن أبي الفوارس: «يقال: إن ابنه أدخل عليه حديثا»[٥].

التحليل: يظهر من ترجمته أنه أحد الأئمة الأعلام، والكلام الذي أشار إليه الذهبي هو من أجل مذهبه في القراءة، وأما الحديث فهو في حديث واحد، ذُكر احتمالا، تحسينا للظن بالراوي.

١٩ـ محمد بن عبيد الله بن مرزوق أبو بكر الخلال[٦]:

قال الخطيب: «لابن مرزوق هذا عن عفان أحاديث كثيرة وعامتها مستقيمة غير حديث واحد منكر»[٧].

قال الذهبي: «لا يعي ما يحدث به، روى عن عفان حديثا كذبا يقال: أدخل عليه»[٨].

وقال في موضع آخر: «لم يَعِ أدخل عليه حديث كذب»[٩].

---

(١) لسان الميزان ٧/ ٧٦.
(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٠٦.
(٣) معرفة القراء الكبار ١٧٧.
(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٩.
(٥) لسان الميزان ٧/ ٧٦.
(٦) لسان الميزان ٧/ ٣٣٠.
(٧) تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٩.
(٨) الذهبي ميزان الاعتدال.
(٩) المغني في الضعفاء ٢/ ٢١٦.

التحليل: كلام الخطيب ينبئ عن سبره لمروياته، وأن أحاديثه عن عفان مستقيمة عدا هذا الحديث المنكر، وقد جعله الذهبي مما أدخل عليه على سبيل الاحتمال، وجزم في موضع آخر بالإدخال، ومع هذا فيرد الحديث المذكور، ويبقى الراوي على أصل القبول.

٢٠- محمد بن زهير أبو يعلي الأُبُلِّي [١]:

قال الدارقطني: «ما كان به بأس، قد أخطأ في أحاديث».

وقال محمد الحسن بن علي البصري: «اختلط في آخره عمره قبل موته بسنتين... وأدخل عليه فتى من أهل حران يفهم، يقال له: ابن علوان حديث ابن الرداد»[٢].

وابن الرداد هو محمد بن عبد الرحمن بن الرداد، يروي عن مالك بن عبد الله بن دينار ويحيى بن سعيد[٣].

التحليل: أن الراوي ليس به بأس، وأن الأصل قبول روايته، إلا في حديثه عن ابن الرداد، بسبب وقوع الإدخال فيها، والله أعلم.

٢١- محمد بن علي بن سهل الأنصاري[٤]:

قال ابن عدي: «ضعيف، وحدثنا بأحاديث لم يوافق عليها»[٥].

ثم أورد له بعض الأحاديث المنكرة، وقال: «وله غير هذا من الحديث ما كتبناه عنه مستقيمة، وسألت عنه بمرو فأثنوا عليه خيرا، وأرجو أن لا بأس به»[٦].

قال السهمي: «قال لنا أبو بكر الإسماعيلي: لم يكن بذاك يعني: ثقة»[٧].

وقال الذهبي: «الإمام، المحدث الكبير.. كان إماما في التفسير»[٨].

وقال أيضا – معقبا – ابن عدي: «بل به كل البأس، فإن ابن عدي روى عنه حديثاً في ترجمة سعد بن طريف، وهو حديث باطل رواه عن علي بن حجر، ما أرى الآفة إلا من ابن

(١) لسان الميزان ٧/ ١٤٢.
(٢) سؤلات حمزة السهمي للدارقطني ١٥٥، وينظر: ابن الكيال: الكواكب النيرات ٤١٧.
(٣) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٧/ ٣١٥.
(٤) لسان الميزان ٧/ ٣٦٥.
(٥) الكامل ٧/ ٥٥٨.
(٦) المصدر السابق ٧/ ٥٥٨.
(٧) تاريخ جرجان ١/ ٣٦٥.
(٨) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥١٦.

سهل هذا»[1].

قال ابن حجر: «عبارة الذهبي في ترجمة سعد: الحمل فيه على محمد بن علي هذا، أو أدخل عليه»[2].

التحليل: يتبين من ترجمة الراوي وقوع المناكير في روايته، وأن ذلك قد يكون بسبب الإدخال على سبيل الاحتمال، كما قاله الذهبي – رحمه الله –، تحسينا للظن به؛ ولعل ذلك لقلة ضبطه لحديثه، كما هو واضح من أقوال العلماء فيه.

٢٢ـ محمد بن علي بن الفتح العشاري، أبو طالب الحربي[3]:

قال الخطيب البغدادي: «كتبت عنه، وكان ثقة صالحا»[4].

وقال ابن الجوزي: «كان ثقة دينا صالحا»[5].

قال الذهبي: «قد كان أبو طالب فقيها، عالما، زاهدا، خيرا، مكثرا، صحب أبا عبد الله بن بطة، وأبا عبد الله بن حامد، وتفقه لأحمد.. وقد أُدخل في سماعه ما لم يتفطن له»[6].

وقال أيضا: «شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن». ثم نقل بعضا مما أدخل عليه، ونقل توثيق الخطيب السابق ثم قال: «ليس بحجة»[7].

وأورد له ابن الجوزي حديثا موضوعا، ثم قال: «فلعل بعض أهل الهوى قد أدخله في حديثه»[8].

وتعقبه ابن حجر فقال: «قد تقدم في ترجمة النجاد أنه عُمِّر بآخره وأن الخطيب جوز أن يكون أدخل عليه شيء، وهذا التجويز محتمل في حق العشاري أيضا»[9].

التحليل: يتبين مما سبق أن الراوي ثقة في أصل روايته، وقع له الإدخال في غير ما

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٢.
(٢) لسان الميزان ٧/ ٣٦٥.
(٣) المصدر السابق٧/ ٣٧٥.
(٤) تاريخ بغداد ٣/ ١٠٧.
(٥) المنتظم / ٢١٤.
(٦) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٨.
(٧) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٦.
(٨) الموضوعات ٢/ ٢٠١.
(٩) لسان الميزان ٧/ ٣٧٧.

حديث، وقد ذكر الذهبي عدة أحاديث منها، ولكن لا يوجد في كلامه إحصاء لتلك الروايات المدخلة، إلا أن يقال: ينظر في تلك الروايات فما كان منها فيه نكارة، فيقال: أدخلت عليه، كما هو واضح من صنيع الذهبي، ثم ابن حجر، وما لم تكن فيه نكارة فيبقى على أصل القبول. والله أعلم.

٢٣- محمد بن يحيى بن حمزة الحضرمي الدمشقي[١]:

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يُتَّقى من حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى ابن حمزة وأخوه عبيد فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء»[٢].

قال ابن حجر: «وقد تقدم في ترجمة أحمد أن محمدا هذا كان قد اختلط، وابنه أحمد المذكور شيخ الطبراني، وقع حديثه لنا بعلو»[٣].

هكذا قال الحافظ في ترجمة هذا الراوي، ولا يوجد في ترجمة أحمد التي أحال عليها الحافظ أن أباه محمدا كان قد اختلط[٤].

التحليل: أن الراوي وثقه ابن حبان، والإدخال وقع في أحاديثه التي يرويها ولداه أحمد وعبيد، وقد يكون ذلك بسبب اختلاطه، ولم نجد من ذكره بالاختلاط غير الحافظ في هذا الموضع. والله أعلم.

٢٤- هارون بن أحمد بن محمد بن خلف بن محمد، أبو القاسم القطان[٥]:

قال ابن المذهب: «لم يكن ممن يظن به الكذب، ولا تلحقه التهمة؛ لأنه لم يكن ممن يتصدى للحديث ولا يحسنه، وكان من أهل القرآن والخير»[٦].

وأورد الخطيب له حديثا ثم قال: «لا يثبت هذا الحديث، ورجال إسناده كلهم ثقات، ولعله شبه لهذا الشيخ القطان، أو أدخل عليه، مع أني قد رأيته من حديث محمد بن باشاذ البصري عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق. وابن باشاذ راوي مناكير عن الثقات، وقد كان في أصل

(١) لسان الميزان ٧/ ٥٧٦..
(٢) الثقات ٩/ ٧٤.
(٣) لسان الميزان ٧/ ٥٧٧.
(٤) المصدر السابق ١/ ٦٥٠.
(٥) لسان الميزان ٨/ ٣٠٢.
(٦) تاريخ بغداد ١٤/ ٣٦.

ابن المذهب أحاديث صالحة عن هارون القطان عن البغوي، وكلها مستقيمة»[١].

وقال ابن الجوزي معقبا: «هذا قد أدخل عليه لغفلته، وكثير من أهل الدين تغلب عليهم الغفلة»[٢].

وقال الذهبي: «روى حديثا باطلا، كأنه المسكين أدخل عليه، وهو لا يشعر»[٣].

التحليل:

أن الراوي كان من أهل الخير، وكانت فيه غفلة، فلهذا لم يفطن لما أدخل عليه، ويستثنى أحاديث ابن المذهب عنه، فهي مستقيمة، كما قاله الخطيب، والله أعلم.

٢٥ـ هاني بن المتوكل الاسكندراني أبو هاشم المالكي[٤]:

قال أبو حاتم: «أدركته ولم أسمع منه»[٥].

وقال ابن حبان: «كان يدخل عليه لما كبر فيجيب، فكثرت المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال»[٦].

وذكره ابن حبان في النوع الخامس عشر من المجروحين، وهم «الذين أدخل عليهم شيء من الحديث وهو لا يدري.. وذكر فيه قول محمد بن واضح: «لم يكن أول أمره يحدث بشيء من هذه المناكير، إنما أدخلوا عليه بعد ما كبر الشيخ»[٧].

وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله»، وتعقبه ابن حجر فقال: «كذا قال»[٨].

وقال الذهبي: «الفقيه.. كان مفتيا معمرا»[٩].

واقتصر في الميزان وديوان الضعفاء على ذكر كلام ابن حبان فيه[١٠].

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ٣٦.
(٢) الموضوعات ١/ ٢٣١.
(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٢٨٢.
(٤) لسان الميزان ٨/ ٣١٩.
(٥) الجرح والتعديل ٨/ ١٠٢.
(٦) المجروحين ٣/ ٩٧.
(٧) المصدر السابق ١/ ١٢٢.
(٨) لسان الميزان ٨/ ٣١٩.
(٩) تاريخ الإسلام ٥/ ١٢٧١.
(١٠) ديوان الضعفاء ص٤١٧، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٩١.

التحليل: الراوي في حديثه ضعف، بسبب الإدخال عليه، ولم يتميز حديثه حتى يقبل ما صح منه.

٢٦- يعلى بن الاشدق العقيلي، أبو الهيثم الجزري الحراني[١]:

قال البخاري: «لا يكتب حديثه»[٢].

قال أبو حاتم: «ليس بشئ، ضعيف الحديث» وقال أبو زرعة: «هو عندي لا يصدق، ليس بشئ»، وقال أبو مسهر: «كنا نسخر بيعلى بن الأشدق، وكان يدور الآفاق»[٣].

وقال ابن عدي: «يروى، عن عمه عبد الله بن جراد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة مناكير، وهو وعمه غير معروفين»[٤].

قال البرقاني: «هذا ما وافقت عليه الدارقطني من المتروكين: يعلى بن الأشدق، ضعيف الحديث، كان تالفا يدور النواحي ويشحذ»[٥].

وقال ابن حبان: «كان شيخا كبيرا لقي عبد الله بن جراد، فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فدفعوا له شبيها بمائتي حديث، نسخة عن عبد الله بن جراد عن النبي ﷺ وأعطوه إياها فجعل يحدث بها وهو لا يدري»[٦].

وعبارة ابن حبان التي نقلها ابن عساكر والذهبي وغيرهما: «وضعوا له أحاديث فحدث بها ولم يدر»[٧].

التحليل: الراوي ضعيف جدا، وأن الإدخال وقع في حديثه كثيرا، وحدث بتلك الأحاديث الموضوعة، وهذا مما يدل على ضعفه وشدة غفلته، والله أعلم.

الخاتمة

من خلال ما سبق فإنه يمكن الوصول للنتائج الآتية:

١. الإدخال في حديث الراوي وصف من أوصاف نقد الراوي، ومفاده أن الراوي زِيد في

(١) لسان الميزان ٨/ ٥٣٨.
(٢) التاريخ الأوسط ٢/ ١٧٩.
(٣) ذكر هذه الثلاثة الأقوال: الجرح والتعديل ٩/ ٣٠٣.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٩/ ١٤٨.
(٥) تاريخ دمشق ٧٤/ ١٨٥.
(٦) المجروحين ٣/ ١٤١.
(٧) تاريخ دمشق ٧٤/ ١٨٥، وميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٥.

حديثه ما ليس منه، بواسطة أحد الرواة، أو الوراقين.

٢. الإدخال يكون بدون علم الراوي، ولكنه حين التحديث به قد يعلمه فيرجع عنه، وقد لا يرجع عنه، وقد يحدث به دون علمه.

٣. هناك فرق بين الإدخال والتلقين، فالإدخال يتعلق بأصول المحدث وكتبه، بينما التلقين يتعلق بحفظه، ولذلك دلائل عدة، أهمها تتابع العلماء على تعريف التلقين دون ذكر الإدخال، وتتابع إطلاقات الأئمة على ذكر كل مصطلح في أمر خاص به، وتباين الحكم على كل نوع منهما.

٤. يشترك الإدخال والتلقين في أن كلا منهما يعتبر زيادة وتغييرا في حديث الراوي، وأن كلا منهما قد يقع عن طلب، في بعض صورهما، وأن كلا منهما قد يدل على غفلة الراوي وعدم تثبته.

٥. قد يوصف بعض الرواة بالإدخال والتلقين؛ وذلك لأنه وقع له الأمران معا.

٦. يعبر أحيانا بالإدخال عن التلقين، والعكس، وذلك يعرف بالقرائن، فمتى كان الأمر فيه ما يدل على اختبار حفظ الراوي، أو أن المحدث لم يستخدم كتابه، فذلك تلقين، ومتى جاءت قرينة على أن الراوي وقع له دس في حديثه، أو تغيير في أصوله، فذلك إدخال، ومتى لا توجد قرينة، حُمل كلٌّ على أصله، جريا على الأصل، وفرارا من اضطراب فهم إطلاقات الأئمة في الرواة، واختلاف الحكم على الرواة.

٧. فائدة التفريق بين الإدخال والتلقين، تكون حيث يُضعف الراوي بسبب قبوله للتلقين، ولكنه صحيح الكتاب. فإذا حدث من كتابه، انتفت شبهة التلقين، وبقي حديثه مقبولا على الأصل، كما أن بعض الرواة ينفي عنه التلقين، ويلصق الضعف بكتابه، وعليه فيحكم عليه بحالات الإدخال المذكورة.

٨. الإدخال يقع في حديث الراوي الثقة، ويقع في حديث الراوي الضعيف.

٩. هناك عدة ألفاظ عبر بها الأئمة عن الإدخال، أشهرها لفظ الإدخال وما اشتق عنه، ومن ذلك أيضا: وضعوا في كتابه، زادوا في كتابه، أفسدوا كتبه، زادوا في كتبه، دس في حديثه، وغير ذلك.

١٠. وثمة أسباب عدة للإدخال في حديث الراوي، من ذلك الكذب وحب الاستكثار من أحاديث الشيوخ، ومن ذلك الزندقة، ومن ذلك العداوة الناشئة بين الراوي وأحد أقاربه، أو

جيرانه، ونحوهم، وكذلك الاستعانة ببعض النساخ والوراقين ممن لا يحسن الصَّنعة.

١١. عدد الرواة الذين ذكروا بالإدخال في حديثهم في "لسان الميزان" ستة وعشرون راويا، وقد تبين بعد تحليل كلام العلماء فيهم أن منهم من أثر وصفه بالإدخال، في حديثه مطلقا، ومنهم من لم يؤثر، ومنهم من أثر فيه في حال دون حال، ومنهم من ذكر الإدخال في حديثه احتمالا، كما هو الحال في حالات الإدخال المذكورة.

١٢. الرواة الذين أدخل عليهم في لسان الميزان على نوعين إجمالا: فمنهم من يكون الأصل أنه ثقة أو مقبول الرواية وهم أصحاب التراجم: (١-٢-٤-٨-٩-١٢-١٤-١٦-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣)، ومن أدخل عليه من الضعفاء، وهم: (٣-٥-٦-٧-١٠-١١-١٣-١٥-١٧-٢٤-٢٥-٢٦).

١٣. من خلال هذه الدراسة الشاملة للإدخال تبين أن له حالات متعددة، لك حال منها حكم خاص، فليس كل إدخال يؤثر على الراوي، فبعضه يؤثر مطلقا، وبعضه لا يؤثر، وبعضه يؤثر في أحوال معينة، كأن يكون في حديث معين، أو في روايته عن شيخ معين، أو في رواية شيخ معين عنه أو في روايته نسخة معينة، أدخلت عليه وهكذا، وقد يرجع الراوي فلا يؤثر فيه الإدخال مطلقا، وقد يكون ذكر الإدخال على سبيل الاحتمال استرواحا لتحسين الظن بالراوي، وقد انحصرت هذه الحالات في صور خمس، ذكرت في البحث مفصلة.

وبهذا نكون قد وصلنا إلى آخر ما قصدناه في هذا البحث، والله من وراء القصد، وهو الموفق والمستعان، في كل حين وآن.

و نوصي: بأن يفرد رواة تهذيب التهذيب بالدراسة؛ لبيان أثر الإدخال في حديثهم، على نحو الطريقة المتبعة في هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١. الأسباب الموجبة لتضعيف حديث الثقة، زكريا بن غلام، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض. ط١، ٢٠١٦م.

٢. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق: عادل بن

محمد، الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٣. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، دائرة المعارف العثمانية، الهند.
٤. تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٥. تاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
٦. التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد اللحيدان، دار الصميعي، الرياض.
٧. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دائرة المعارفة العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٨. تاريخ جرجان، حمزة السهمي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٩. تاريخ دمشق، هبة الله بن عساكر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
١٠. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١١. التلقين في رواية الأحاديث، إيمان علي العبد الغني، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٦٦، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
١٢. التلقين وأثره في الرواة ومروياتهم، شرف القضاة، بالاشتراك مع اوانجو بهروم بن فغيران، منشور على الشبكة، ٢٠٠١م.
١٣. التلقين وأثره في الرواية عند المحدثين، محمد بن عبد الكريم بن عبيد، بحث منشور في مجلة جامعة القرى، العدد ١٨، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
١٤. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
١٥. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٦. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني: تحقيق: عبد الرحمن ابن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٧. الثقات، ابن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.
١٨. الجامع في العلل، ماهر الفحل، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣١هـ.
١٩. الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٠. جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منير، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
٢١. ديوان الضعفاء والمتروكين، شمس الدين الذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة، مكة المكرمة، السعودية.
٢٢. ذيل تاريخ مدينة السلام، ابن الدبيثي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م
٢٣. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٢٤. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ومعه كتاب أسامي الضعفاء، تحقيق: عمر الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٢٥. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.
٢٦. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٢٧. شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٨. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي، در هجر، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤١٣هـ.
٢٩. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور

عبد الحق حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
٣٠. العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.
٣١. العلة وأجناسها عند المحدثين، مصطفى باحو، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠١٢م.
٣٢. علل الحديث، عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: سعد الحميد وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ٢٠٠٦م.
٣٣. فتحقيق: المغيث بشرح الفية الحديث، السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٣٤. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عبد الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٥. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، سبط بن العجمي، تح: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٣٦. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية.
٣٧. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، ابن الكيال تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
٣٨. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٢م.
٣٩. المجروحين، ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
٤٠. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
٤١. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٤٢. المغني في الضعفاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، دار إحياء التراث

الإسلامي، قطر.
٤٣. الموضوعات، عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
٤٤. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد على البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.
٤٥. هدي الساري مقدمة فتح الباري، الدار السلفية، المدينة المنورة، السعودية.
٤٦. الوضع في الحديث، عمر حسن فلاتة، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م.

Copyright of Journal of Sharia & Islamic Studies is the property of Kuwait University, Academic Publication Council and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.